اقتصاد

فوق الطاولة

قمة صناعية!

علي محمود هاشم

منذ مؤتمر حلب الصناعي ٢٠١٨، قلّما ترددت على لسان الصناعيين تعابير متفائلة حيال الاستجابة الحكومية لما كرسته الحرب على بنية الإنتاج الوطني.. و«قلما» هذه، تعني بلغة الضاد: «أبداً»، لكن خجولة.

أما وقد قال رئيس اتحاد الصناعيين ومعه بعض رؤساء الغرف الفرعية، ما تقوّلوه من غزل حذر عسى ألا يندموا عليه لاحقاً، عقب الاجتماع النوعي الذي جمعهم بهيئة الأركان الاقتصادية نهاية الأسبوع الفائت، فلربما لم يعد من خيار أمامنا سوى التفاؤل حيال تجديد الحكومة «جديتها» بالسهر على استعادة ما تيسر من المنشآت المستمرة في إغلاق أبوابها جراء الضباب الكثيف الذي يكتنف رؤية التعافي.. وبالمناسبة، فهي تناهز الـ٦٠٠ ألف منشأة وفق الإحصاءات الرسمية لعام ٢٠١٠، لا ١٥٠ ألفاً كما رددت المصادر الحكومية مراراً وتكراراً كيما يتسنى لها القول بعد ذلك، بأنها نجحت باجتذاب نحو نصفها إلى النشاط.

بفعل خارجي أم ذاتي، قد يكون إيمان الحكومة بالإنتاج الصناعي قد تسلّل بالفعل إلى قلبها مجدداً حتى ذهبت إلى الإنصات، وقد تكون الصعوبات التي واجهتها مؤخراً لتلبية متطلبات الكتلة السلعية جراء شحّ الموارد، مسحت بعضاً من الغبار عن يقينها المتزعزع بمكونات اقتصاد الصمود، ولربما ظهر على عيانها ما أهدرته من زمننا المحاصر بفعل الحرب المتعددة المستويات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني.. لم يعد كل ذلك ذي أهمية اليوم، ما دامت قدمها وجدت خطوتها الأولى إلى بلاطات الصراط الاقتصادي خلال «المؤتمر الصناعي المصغر» كما ذهبت بعض منصاتها إلى وصفه، وطالما أنها أيقنت بأنه طريق يجب قطعه مهما طال الزمن، لا قفزاً على أرصفته، ولا تسلقاً لأعمدة إنارته عبر حبال الميكروفونات، بل بلاطة.. بلاطة.

مع هذا الكم من التفاؤل، ثمة ما يدعو لتجديد صلاحية التشاؤم حيال مجريات «مؤتمرنا المصغّر».. فبالرغم من نجاحه في تحطيم الجليد «الشخصي» الذي لطالما تزحلقت على صفحته مختلف أقاويل «التشاركية» و«نحن فريق واحد في مواجهة الحرب»، إلا أن مجرياته المطلبية التي كرّرت –للمرة المليون ربما– حاجة الصناعة الوطنية إلى: «كهرباء، مكافحة التهريب، تسهيلات، إعفاءات..»، وما قابلها من تأكيدات الحكومة نياتها في «تعزيز التعافي» عبر «الصناعات التصديرية» التي قضت حولين كاملين وهي تركل الاقتصاد الوطني بمفرداته إلى أن وصل ميزاننا التجاري إلى حضيضه، و«إحلال بدائل المستوردات» المستجد، و«دفق التمويل المصرفي» و«إعفاء المتعثرين» المخضرمين وما إلى ذلك من شعارات تدفأنا على حرق أوراقها لخمس شتاءات باردة متتالية من عمر الحكومة.. كل ذلك، إنما يبعث على التشاؤم حذراً من الأسباب التي تجعل القيام بالبديهيات المعلنة أمراً مستحيلاً ما لم يتم إخضاعه لإرهاص «المؤتمرات»، مرة تلو الأخرى!.

كاد وصولنا «متأخراً» إلى لقاء القمة «الحكومي / الصناعي» أن يضع نتائج «ألا نصل أبداً» في جيبه الصغيرة، وخاصة بعدما باتت ظهورنا إلى الجدار حقاً، وهذه حقيقة أوضحتها الأسابيع والأشهر الأخيرة عبر ما يمكن، أو لا يجدر الإفصاح عنه.

على كل حال نحن أبناء اليوم، ولأننا كذلك، فسيكون على النتائج النظرية المشجعة التي انبثق عنها «مؤتمر الحكومة الصناعي»، أن تطرح –لا أقل من– اختراق نوعي قابل للقياس على المدى القريب، وهذا أقل ما يسع قطاعنا الصناعي انتظاره طالما أن آلامه «موصوفة» بدقة، ويجدر بحلولها أن تكون كذلك.

قانون «التموين» أصبح في وزارة العدل

ملف «الأرز» الفاسد في «السورية للتجارة» إلى القضاء.. وعزل ٣ مديري صالات في دمشق للتقصير

حسن العبودي

كشف مصدر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لـ«الوطن» عن عزل ثلاثة مديري صالات للمؤسسة السورية للتجارة في دمشق نتيجة التقصير في عملهم، مشيراً إلى انتهاء التحقيقات في قضية الأرز الفاسد في المؤسسة، وأحيل الملف إلى القضاء منذ نحو ثلاثة أيام، حيث يوجد اشتباه بتورط أشخاص من الإدارة العامة للمؤسسة السورية للتجارة.

وفي سياق متصل بالتموين، بين مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي الخطيب أن مشروع تعديل قانون التموين رقم ١٤ وصل إلى وزارة العدل لدراسته ووضع الملاحظات القانونية عليه تحضيراً لإعادته إلى الوزارة، من أجل وضع اللمسات الأخيرة عليه، ومن ثم مناقشته في مجلس الشعب، لافتاً إلى أن مشروع القانون الجديد يحمل عقوبات مشددة في حال المخالفة، مشيراً إلى أنه في حال تكرار المخالفة وفق القانون فإن الوزارة تتبع اتخاذ العقوبة الأشد، علماً بأنه لا يمكن ضبط ضعاف النفوس بسهولة.

وأشار الخطيب إلى أن لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مئة عنصر فقط لضبط الأسواق والقيام بالدوريات التموينية في محافظة دمشق، وكنتيجة لنقص العدد والكادر، فإن الوزارة سوف توجّه اهتمامها على تشكيل دوريات متخصصة، سواء في مراقبة الأفران إذ تم فرز ٦ دوريات مخصصة لمراقبتها، أو في محطات الوقود.. وغيرها، معتمدين على فكرة أن التخصص سوف يزيد الخبرة.

وبناءً على شكوى قام الخطيب بفتح تحقيق حول إحدى الكازيات التي تقوم بسرقة الوقود من السيارات عن طريق عدم إعادة «فرد» المضخة إلى مكانه المخصص في ريف دمشق، مشيراً إلى مخالفة ٩٠ بالمئة من محطات الوقود في إحدى مناطق الريف لمخالفتها من ناحية الأسعار.

وفي السياق ذاته أكد الخطيب نية الوزارة إلحاق بعض المواد كالزيوت والسمون بالمواد المدعومة الموزعة عبر البطاقة الذكية، وذلك في حال نجاح التجربة، مشيراً إلى أن كمية المواد الموزعة عبر البطاقة هي ما يمكن توزيعه الآن بحسب الإمكانيات المتاحة، منوهاً بأن هذه الكميات مرتبطة بالحصار الاقتصادي المفروض على البلد، إذ إن المؤسسة السورية للتجارة غير قادرة على استيراد المواد بكامل الكميات المطلوبة الآن، وفي حال قدرتها على استيراد كميات إضافية، فسوف تتم زيادة الكميات المسموح بها عبر البطاقة، موضحاً أن التعليمات الناظمة لم تقر بعد فيما يخص من احتاج كمية إضافية من المواد الموزعة عبر البطاقة الذكية من ناحية إمكانية شرائها بالسعر الحرّ من صالات السورية للتجارة، مشدداً على أن البطاقة الذكية جاءت لضبط عمليات التوزيع ومنع التلاعب في التوزيع، منوهاً بأن الرقابة مضاعفة على صالات السورية للتجارة بشكل خاص إذ لا يوجد هناك ما يدعو للغش أو الشطط في الأسعار.

وفي سياق آخر بين الخطيب أن الوزارة سوف تظل مستمرة باتباع سياسة التسعير للمواد الغذائية لكونها ترى أنها الطريقة المناسبة لضبط السوق في المرحلة الحالية، وأن تحرير السعر للمواد متعلق بانتهاء الحصار الاقتصادي على البلد بشكل عام.

٩٢٢ مستثمراً في حسياء.. ٢٦٥ منشأة تعمل حالياً.. و٦٦٣ قيد الإنشاء

علي محمود سليمان

صرح مدير المدينة الصناعية في حسياء بمحافظة حمص بسام منصور لـ«الوطن» بأن عدد المستثمرين في المدينة قد وصل إلى ٩٢٢ مستثمراً منذ تاريخ بدء عمل المدينة وذلك بإضافة ١٨ مستثمراً دخلوا إلى المدينة خلال العام ٢٠١٩.

وأوضح منصور بأن إيرادات المدينة خلال ٢٠١٩ تجاوزت ٢,٨ مليار ليرة سورية، على حين بلغ الإنفاق على المشاريع المنفذة في المدينة ١,٤ مليار ليرة سورية.

وأشار إلى أن الصناعات التي تم تخصيصها ضمن المدينة الصناعية خلال ٢٠١٩ تشمل منشآت صناعية لإعادة تدوير النفايات والخردة اللافلزية لإنتاج الحبيبات، ولصناعة مصابيح الإنارة «لدات» ومحولات كهربائية «انفيرتر» ووحدات تحكم كهربائية «بما في ذلك لوحات التحكم العددية»، وصناعات الدراجات الهوائية التي تعمل على البطارية.

بالإضافة إلى منشآت صناعية لتشكيل الجدران والأسقف من مادة الصباج فيبر غلاس – بولي يوريتان والمعزولة بمادة الفوم أو الصوف الزجاجي وغيرها من مواد العزل المعدة لتشكيل قطع البناء، كما تم تخصيص منشآت لصناعة صهر مادة النحاس وتحويلها إلى سبائك وصناعة الأسلاك والكابلات المعزولة وصناعة صهر سكراب الألمنيوم لإنتاج البيليت وسبائك الالمنيوم وصناعة منجور الألمنيوم.

وحول الواقع الاستثماري في حسياء الصناعية خلال ٢٠١٩ بيّن منصور أن عدد المنشآت الصناعية المنتجة ٢٦٥ منشأة وبرأس مال أكثر من ٦٨ مليار ليرة سورية وتشغل أكثر من ٨ آلاف عامل، بينما وصل عدد المنشآت قيد الإنشاء إلى ٦٦٣ منشأة برأس مال أكثر من ١٣٤ مليار ليرة سورية وتشغل أكثر من ١٧ ألف عامل، ليكون إجمالي الاستثمار خلال عام ٢٠١٩، أكثر من ٢٠٢ مليار ليرة سورية وذلك بشكل تراكمي منذ تأسيس المدينة وعدد العمال المتوقع تشغيلهم أكثر من ٢٥ ألف عامل.

ووصل عدد المقاسم الصناعية في المدينة إلى ١٤٤٣ مقسماً صناعياً موزعة إلى ٤٦٠ مقسماً في المنطقة الغذائية و٤٥٧ مقسماً في المنطقة الهندسية و٣٢٠ مقسماً في المنطقة الكيميائية و٢٠٦ مقاسم في المنطقة النسيجية، منها ٧٦٩ مقسماً مبيعاً، و٦٧٤ مقسماً غير مبيع، ولتصل نسبة المساحة المبيعة من المقاسم الصناعية إلى ٦٤ بالمئة.

جمود في سوق الذهب

الورشات توقفت عن العمل... وسعر الغرام حسب جمعية الصاغة ٤١ ألف ليرة

الوطن

تشهد سوق الذهب جموداً في العمليات التجارية من بيع وشراء، تخفي خلفها مشكلة كبيرة تتعلق بالشق الصناعي الخاص بورش الذهب، التي تزود السوق بالمصوغات، والتي تعاني من شبه توقف لنشاطها منذ أشهر، بحسب ما أكده أصحاب ورش في دمشق، مبينين أن العديد من زملائهم أغلقوا ورشهم، واختاروا السفر أو العمل بمهنة أخرى، وهذا المصير يبدو أنه سيكون بانتظار أغلب أصحاب الورش.

وتحدثوا عن أن ارتفاع الأسعار وانتشار الذهب المستعمل «البالة» بشكل كبير سببا تعطل العمل في الورش، إذ أصبح الصائغ ينظف القطع المستعملة التي يشتريها، ومن ثم يعيد عرضها في الواجهة للبيع، ما يعني أن هذه الصناعة أصبحت مهددة بالانقراض في حال استمر الوضع على ما هو عليه حالياً، فإن بعض الورش التي لم تغلق تعمل على تسريح عمالها، أو تخفيض رواتبهم، والبعض مستمر بتحمل تلك التكاليف إلى أن يتحسن الواقع.

وأكد رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات غسان جزماتي لـ«الوطن» بأن الأسواق تشهد جموداً في البيع والشراء، وذلك نتيجة حالة الانتظار التي تخيّم على الأسواق، إذ ينتظر الناس أن تثبت الأسعار عند سعر محدد لتتمكن من الشراء والبيع ولا تتعرض للخسارة في حال اشتروا بسعر مرتفع، ثم انخفضت الأسعار بعدها.

وبين جزماتي أن أغلبية ورشات صياغة الذهب في دمشق توقفت عن العمل، لكنها لم تغلق بشكل نهائي، وذلك نتيجة الجمود الذي تشهده الأسواق، وعدم وجود طلب على المصاغ الذهبي من قبل محال الصاغة.

وتواصلت «الوطن» مع عدد من أصحاب محال بيع الذهب والصاغة في دمشق للوقوف على واقع الأسواق، إذ بيّن البعض أن الجمود الذي تشهده الأسواق هو نتيجة الارتفاع الكبير في الأسعار المعلنة من جمعية الصاغة، والتي لا تزال تسعر وفق السعر الوسطي للدولار، وإن كانت خفضت التسعير قليلاً بعد صدور المرسومين /٣/ و/٤/، موضحين بأن تخفيض الأسعار سوف يساعد في تحريك الأسواق وتحسين المبيعات وتشغيل ورشات الذهب.

وطالب صاغة آخرون برفع الأسعار لتتوازى مع سعر صرف الدولار في السوق الموازي وذلك لتغطية خسارتهم «وفق تعبيرهم» والتي نتجت عن الفارق الكبير في الأسعار بعد الارتفاع في سعر الصرف للسوق الموازي، ولمنع تهريب الذهب إلى الخارج وبالذات إلى لبنان، معتبرين أن تخفيض سعر الذهب سوف يشجع البعض على شراء كميات كبيرة من الذهب وتهريبها إلى أسواق لبنان حيث الأسعار فيها ستكون مرتفعة عن أسعار أسواقنا وهذا الفارق السعري يشجع على التهريب.

رئيس الجمعية كان له رأي آخر، إذ أصر على إلغاء التسعير وفق السعر الوسطي للدولار، منوهاً بأن هدف الجمعية أن تكون أسعار الذهب واقعية، مبيناً أن السعر المقبول والمنطقي في الأسواق حالياً وفق رؤية بعض الصاغة أن يعود سعر الذهب لحوالي الـ٢٠ ألف ليرة سورية، حيث كانت الأسعار مقبولة وحركة الأسواق جيدة، موضحاً أن ارتفاع الأسعار كان يلزم الصاغة برفع أجرة الصياغة لتغطي الضياع في المادة نتيجة عمليات الصياغة.

وأكد جزماتي التزام جميع الصاغة ومحلات بيع الذهب بالتسعيرة الرسمية المعلنة من جمعية الصاغة، وقد عممت الجمعية على كل الصاغة والمحال للتقيد بالتسعيرة الرسمية وعدم الالتفات للأسعار التي تنشرها بعض صفحات مواقع التواصل الاجتماعي التي تقوم بنشر أسعار للذهب غير واقعية بقصد التلاعب والإضرار بالمواطنين.

وكان الذهب قد وصل لأعلى سعر له بتاريخه وهو ٤٦ ألف ليرة سورية وعاد للانخفاض أكثر من ٩ آلاف ليرة سورية منذ إصدار المرسومين /٣/ و/٤/، ومن ثم عاد للارتفاع يوم أمس ليسجل غرام الذهب عيار /٢١/ سعراً بـ٤١ ألف ليرة سورية وذلك نتيجة ارتفاع أسعار الأونصة الذهبية العالمية وفق تصريحات جزماتي حيث سجلت الأونصة العالمية يوم أمس سعراً بـ١٥٨٢ دولاراً، مسجلة ارتفاعاً بحوالي ٣٠ دولاراً.

«التجاري» يردّ على اتهامات بتلاعب موظفيه برواتب المتقاعدين

١٠ آلاف ليرة فقط سقف السحب دفعة واحدة من صرافات العقاري لمن وطن راتبه في التسليف.. والحلّ بعد شهرين

عبد الهادي شباط

بناء على شكوى تقدم بها أحد المتقاعدين على فرع المصرف التجاري السوري باللاذقية أفاد فيها أن بعض موظفي المصرف يتلاعبون بأرصدة رواتب المتقاعدين وأنهم استطاعوا سرقة (إخفاء) راتبه عن شهر تشرين الثاني ٢٠١٩، وأنه عمل على مراجعة مدير الفرع رقم ١ والإدارة العامة للمصرف التجاري السوري بدمشق من دون الوصول لنتيجة.

ويؤكد المشتكي أنه لم يقبض راتبه عن ذلك الشهر، وأنه ليس هناك أي إثبات ملموس يثبت أنه قبضه، وأن كاميرات المراقبة رصدت قبضي لقسم من راتبي عن شهر تشرين الأول والبالغ (١٩) ألف ليرة وليس راتب شهر تشرين الثاني، ويبين أن هذا التلاعب حصل مع كثير من المتقاعدين.

تواصلت «الوطن» مع المصرف التجاري السوري حول الشكوى، وأوضح أنه بعد التحقق تبين اتخاذ كل الإجراءات للتحقق محاسبياً وفنياً، وبالعودة إلى كاميرات الصرافات من تاريخ ١/ ١٠/ ٢٠١٩ ولغاية نهاية يوم ٣١/ ١٢/ ٢٠١٩، تبين أن الشخص الذي قام بعمليات السحب هو نفسه صاحب الحساب وحامل البطاقة، وبالتالي لا توجد أي مسؤولية على المصرف أو أي التزام تجاه المتعامل، علماً بأنه يستحيل التلاعب بحسابات البطاقات من العاملين في المصرف.

بالتوجه لموضوع قريب يخص موطني الحسابات لدى مصرف التسليف الشعبي، إذ اشتكى عدد منهم، وخاصة المتقاعدين، من أنهم لا يستطيعون سحب أكثر من مبلغ ١٠ آلاف ليرة في كل عملية سحب، الأمر الذي يتطلب منهم تكرار عملية السحب ٥ أو ٦ مرات حتى يتمكنوا من الحصول على كامل رواتبهم ومعاشاتهم التقاعدية، إضافة لزيادة العمولات التي ترتبط بعدد مرات السحب، عدا ما يسببه الأمر من إحراج وخلافات عند سحب الرواتب، وخاصة في أوقات الازدحام، إذ تتطلب عملية سحب الراتب كاملاً وقتاً لستة أشخاص، وهذه مشكلة.

> التلاعب بحسابات البطاقات من قبل الموظفين مستحيل

وفي اتصال «الوطن» مع مدير عام مصرف التسليف الشعبي نضال العربيد، أكد أن المشكلة سوف تحل خلال شهرين، مبيناً أن المصرف لا يمتلك سوى ١٤ صرافاً، منها ٩ داخل الخدمة، والبقية خرجت عن العمل بسبب ظروف الحرب خلال السنوات السابقة، وعليه تم تنفيذ عملية ربط مع صرافات العقاري، مبيناً أن سبب المشكلة لعدم قدرة الموطن على سحب أكثر من ١٠ آلاف ليرة دفعة واحدة، هو قدم البرمجيات وصرافات العقاري التي تجاوز معظمها العمر الافتراضي لها، وتخلت معظم شركات الصيانة عن تحديث برامجها بسبب الإجراءات القسرية الأحادية الجانب الجائرة المفروضة على الشعب السوري.

وأوضح أنه لحل الموضوع تمت مراسلة المصرف العقاري للتعاقد مع شركات متخصصة بتحديث برامج عمل الصرافات، وبعدها لاستدراج عروض خاصة بالموضوع من أجل تحديث آلية عمل هذه الصرافات وتطوير برامج عملها، وخاصة أن العقاري حصل على صرافات حديثة مؤخراً، والتي تقبل مختلف أشكال البرامج الحديثة، لتوفير خيارات متنوعة على شاشة الصراف عند طلب الخدمة من الموطن لراتبه لدى التسليف الشعبي، بحيث تظهر على الشاشة خيار مبالغ أخرى ليتمكن الموطن من إدخال المبلغ الذي يود سحبه ضمن سقوف السحوبات اليومية التي حددتها إدارة المصرف.